الوزارة تعمل على خطط طويلة الأمد

وزير التربية من القنيطرة: ندرس إحداث مجلس أعلى تربوي وإلغاء الدورة التكميلية للشهادة الثانوية

القنيطرة - خالد خالد

أكد وزير التربية محمد عامر مارديني أن الأولوية في عمل الوزارة الامتحانات لأنها المؤشر الأساسي على نجاح العملية التربوية، كما تعمل الوزارة على إحداث مجلس أعلى تربوي وتدرس إمكانية إلغاء الدورة التكميلية للشهادة الثانوية ورفع طبيعة العمل للإداريين والمعلمين بهدف النهوض بواقع العملية التربوية والتعليمية.

وشدد مارديني خلال اطلاعه على واقع العملية التربوية في مدارس القنيطرة والصعوبات التي تواجهها على الالتزام بالأنظمة والقوانين وضبط دوام الطلاب ومنع التسرب وضبط العمل ضمن مديرية التربية وضمن كل دائرة والتشجيع على العمل التطوعي بالتعاون مع المجتمع المحلي لدعم العملية التربوية، منوهاً بأن تحسين الواقع التربوي ضمن خطة الوزارة الإستراتيجية، إضافة إلى القيام بجولات ميدانية لمديريات التربية في المحافظات والاطلاع على أوضاع الطلبة والمدارس والوقوف على واقع الامتحانات والمناهج وغيرها من القضايا التي تهم العملية التربوية ومناقشة المسؤولين في مديرية التربية بكافة مفاصل الواقع التربوي في مدارس المحافظة.

وبيّن وزير التربية وجود الكثير من القضايا التي يجب أن تعالج مركزياً من الوزارة، وهناك قضايا تتم معالجتها مع المحافظ بشكل خاص بالتعاون مع الجهات المعنية والنقابات والمجتمع المحلي لأنه الأقدر على تطوير المحافظة والمساعدة في استقرار العملية التربوية والتعليمية.

وأضاف: الوزارة تضع الخطط والبرامج ويفترض أن تتحسن النسبة في كل سنة لأن ذلك مهم جداً لتقييم العمل والأداء، علماً أن الوزارة تعمل على خطط طويلة الأمد.

و شدد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران على ضرورة تضافر جميع الجهود لإنجاح وتطوير العملية التربوية، مؤكداً أهمية أن يكون العمل والطروحات على أسس وقواعد العمل التربوي الذي يجب أن يكون متكاملاً فالجميع معني بنجاحه ومعالجة جميع القضايا التي تقف حجر عثرة أمام تطوير العملية التربوية والتعليمية، مشيراً إلى ضرورة استنهاض المجتمع المحلي باعتبار العملية التعليمية والتربوية عملاً مجتمعياً متكاملاً له علاقة بكل القطاعات.

والتقى وزير التربية والمحافظ كوادر تربية القنيطرة وتمت مناقشة العديد من القضايا التي تخص العملية التربوية، وقد تركزت مطالب المعنيين بالقطاع التربوي على معالجة نقص الكوادر التدريسية وخاصة المواد العملية واللغات ونقص العاملين في الإدارة الفرعية وقلة عدد الموجهين الاختصاصيين وضرورة زيادة التعويضات وصيانة باصات النقل وتعيين حراس للمدارس للحد من السرقة.

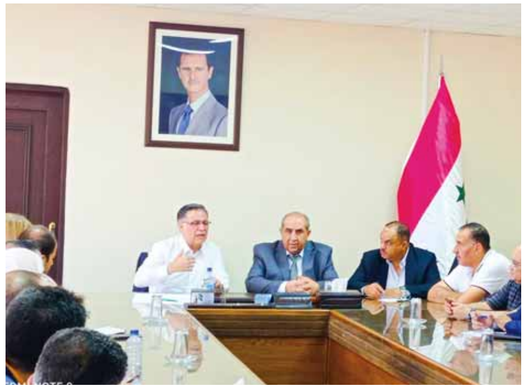

«الإناث» يكتسحن مهنة التعليم... في دمشق ٩٣ بالمئة من الكادر التدريسي منهن

مدير التربية لأعضاء مجلس المحافظة: فوجئنا بجرد الكتب المدرسية في المستودعات وتوقف البيع خلق حالة إرباك

فادي بك الشريف

بينما ارتفعت حدة الانتقادات من أعضاء مجلس المحافظة بدمشق لمسألة تأخر جرد الكتب المدرسية لحوالي ٣ أشهر وفيما إذا كان هناك اشتباه بوجود أي خلل أو تلاعب ما، وأن بعض الكتب المدرسية لم توزع على المدارس، قال مدير التربية سليمان اليونس: عاينا في المديرية وكذلك جميع المديريات بالأمر المفاجئ لجرد الكتب المدرسية الأمر الذي أدى إلى وقف جميع المستودعات.

وأضاف: تختلف مهام عملنا عن المؤسسة، بحيث أن المديرية تشتري الكتب مثل أي مواطن، ولكن توقف البيع أدى إلى حالة إرباك، مبيناً التواصل مع المعنيين لتسريع عملية الجرد.

وتمحورت المداخلات حول ضرورة فتح مستودعات بيع الكتب للطلاب وإجراء الصيانة الدورية للأبنية المدرسية ولاسيما دورات المياه، وتأمين النقص الحاصل في الكادر التدريسي لبعض المدارس متسائلين عن سبب عدم قيام مديرية التربية بإشادة المدارس على العقارات التي استملكتها منذ أكثر من عشر سنوات كالعقارات المستملكة في المزة ٨٦.

وبين مدير التربية أنه تم هذا العام إجراء أعمال صيانة متوسطة وخفيفة لـ ١٨٠ مدرسة، داعياً إلى ضرورة المحافظة على أثاث وتجهيزات المدارس ولاسيما في ظل وجود نوع من اللامبالاة لدى بعض الطلبة، مشيراً إلى التكاليف الكبيرة التي تتكفلها الدولة سنوياً على الطالب المدرسي ولاسيما أن أجور الصيانة أصبحت «فلكية».

ولفت إلى مشاركة المجتمع المحلي في صيانة بعض المدارس بالتعاون مع مديرية الأبنية المدرسية، ذاكراً وجود دعم من المحافظة فيما يخص الصيانة الكبيرة للمدارس.

وأكد يونس أنه بالنسبة للعقارات المستملكة لمصلحة وزارة التربية لإشادة أبنية مدرسية عليها فهي ضمن خطة محافظة دمشق توقف بعضها بسبب الأزمة وحالياً يتم العمل على إعادة تفعيل هذه الخطة بالتعاون والتنسيق مع محافظة دمشق.

واعتبر يونس أن الازدحام في بعض الصفوف بالمدارس هي مسألة اجتماعية، في ظل وجود ضغط على بعض المدارس مثل مدرسة «عمر بن الخطاب» ولاسيما أن عدداً من الطلبة الأوائل كانوا منها، ما أدى إلى رغبة العديد من الأهالي بتسجيل أبنائهم فيها.

وقال مدير التربية: إن وجود ٦٠ طالباً في الصف الواحد أمر مبالغ به جداً، ولكن هناك ضغط على هذه المدرسة لا يمكن إخفاؤه، الأمر الذي يعكس صورة إيجابية عن مستوى الأساتذة في المدرسة ليكون محط اهتمام من شريحة كبيرة من الطلاب.

> راجح: ١٢ نقطة طبية موجودة في الساحات العامة بدمشق

وبين يونس أن ٩٩ بالمئة من كوادرنا التدريسية بدمشق تغطي جميع المدارس، وتجهيز صالة نادي الثورة الرياضي هذا وطالب أعضاء المجلس بإعادة ترميم ضغط على هذه المدرسة لا يمكن إخفاؤه، الكائنة بباب شرقي، والإسراع بتفعيل المركز الثقافي في برزة، والإسراع بتجهيز المركز الصحي في منطقة عش الورور والقابون.

كما طالبوا بوجود نقاط طبية في ساحات المدينة لتقديم الخدمات الإسعافية الفورية، وتأمين الأدوية في المراكز الصحية ولاسيما أدوية الأمراض المزمنة.

مدير الخدمات الفنية هيثم داغستاني أكد أن المديرية تقوم بإعادة بناء وتأهيل كامل للأبنية المدرسية مثل دورات المياه وغيرها وذلك بناء على طلب مديرية التربية وإدراجه ضمن الخطة السنوية للمشاريع الاستثمارية.

مندوب مديرية الصحة كنان راجح أكد أن لدى المديرية نحو /١٢/ نقطة طبية موجودة في الساحات العامة بدمشق وهناك دراسة لإعادة توزيعها على ساحات المدينة وفق الضرورة، مشيراً إلى أن مركز عش الورور الصحي أصبح جاهزاً وتسلمته المديرية وكذلك مركز القابون الصحي سيكون جاهزاً مع نهاية العام الحالي.

وبالنسبة لتوافر الأدوية في المراكز الصحية أشار راجح إلى أن الأدوية يتم تأمينها من خلال وزارة الصحة التي تعتمد أسلوب الاستجرار المركزي وكل ما يرد من وزارة الصحة يتم توزيعه على المراكز الصحية مباشرة.

رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد الرياضي بدمشق مهند طه بين أن الاتحاد ليس لديه الاعتمادات المالية الكافية لإعادة تجهيز وصيانة صالة نادي الثورة الكائنة في منطقة الإحدى عشرية بباب شرقي وذلك لكون الصالة تتبع لنادي الثورة وليست صالة مركزية والأولوية في التأهيل وإجراء الصيانة للمنشآت المركزية حالياً.

ضبط ١٢٠ شخصاً حاولوا الهرب عبر البحر لخارج البلاد بطريقة غير شرعية

المدير العام للموانئ: إحباط خمس عمليات تهريب من خلال الشواطئ السورية

محمود الصالح

كشف المدير العام للموانئ علي أحمد عن إحباط خمس عمليات تهريب أشخاص خلال عام مضى من خلال الشواطئ السورية، وليس عبر الموانئ الرسمية السورية إلى خارج البلاد بوساطة زوارق مخصصة للصيد.

وأوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم القبض على ١٢٠ شخصاً حاولوا التهريب والهروب إلى خارج البلاد وتم تسليمهم إلى السلطات المختصة، لافتاً إلى أن عمليه ضبط الحدود البحرية عملية معقدة تتطلب تضافر جهود مختلف السلطات والتنسيق العالي بينها.

وأشار المدير العام إلى أنه تم خلال العام الجاري تركيب أنظمة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الألواح الضوئية لعدد من المخافر التابعة لها وقامت بإجراء مزايدات لاستثمار الأملاك العامة البحرية وقامت بإجراء صيانات ومحافظة على جميع العائمات البحرية وأجهزة الاتصال ووسائل الكشف الراداري التابعة لها لتمكنها من تأدية واجباتها بالشكل الأمثل كما استمرت بتقديم خدماتها للإخوة المواطنين بالسرعة الكلية ودون أي تأخير.

وأضاف أحمد إن للمديرية العامة للموانئ دوراً مهماً في فرض سيادة الدولة على المياه الإقليمية للجمهورية العربية السورية ولا ينحصر هذا الدور فقط في تطبيق الأنظمة والقوانين المرعية المتعلقة بالملاحة وحماية البيئة البحرية بل يتعداها لمكافحه الظواهر المخلة بالأمن كمحاولات خرق المياه الإقليمية أو ظواهر التهريب سواء للبضائع أم الأشخاص.

وبخصوص الجهة المسؤولة عن منع تلوث المياه البحرية وكيف يتم ذلك أوضح المدير العام أنه عندما يكون التلوث ناجماً عن المصادر البحرية (عائمات بحرية سفن وزوارق (فإن المديرية العامة للموانئ هي من تقوم بأعمال مكافحة التلوث البحري في حال هي المسؤولة عن عمليات المراقبة وضبط ومنع حوادث التلوث وفقا للقانون ٩ لعام ٢٠٠٦ الخاص بمكافحة التلوث البحري، أما عندما يكون التلوث ناجماً عن المصادر البرية(منشآت اقتصادية سالحلية) فإن مديريات البيئة في محافظتي اللاذقية وطرطوس هما المسؤولتان عن عمليات المراقبة وضبط ومنع تسرب المواد الملوثة إلى البحر وفي كلتا الحالتين فإن المديرية العامة للموانئ هي من تقوم بأعمال مكافحة التلوث البحري في حال حدوثه وفقا للوسائل والإمكانيات المتاحة لديها وذلك عن طريق استخدام زورق مكافحة التلوث الموجود في بانياس.

وعن الصيد الجائر قال احمد: الصيد الجائر هو اصطياد كميات كبيرة من الأحياء المائية التي تؤدي إلى فقدان قدرتها على التكاثر والذي بدوره يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن النوعي والكمي للأحياء المائية حيث يتم اصطيادها بوسائل صيد محظورة مثل (المتفجرات +السموم +الكهرباء +الشباك الجارفة والشباك المخالفة في المواصفات أو أي مواد أخرى ذات فعل تدميري آني أو دائم..... الخ، (لذلك تقوم المديرية العامة للموانئ بالإجراءات المتخذة لمنع الصيد الجائر للأسماك من خلال عناصر الضابطة العدلية المنتشرين في جميع القطاعات البحرية بتسيير دوريات راجلة وبحرية ليتم العمل على ضبط كل مخالفات الصيد التي تتم مشاهدتها وفقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بالصيد البحري ذات الشأن والتي تصدر ويتم إقرارها في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث إنه كان لا بد من تحديث هذه القوانين والقرارات لتتناسب مع الوضع الحالي حيث كانت العقوبات والغرامات وفق المرسوم التشريعي رقم ٣٠/ لعام ١٩٦٤عند استخدام الوسائل المحظورة تقتصر على حبس المخالف مدة من ٦ أشهر إلى ٣ سنوات وبغرامة من ٢٠٠ليرة سورية إلى ١٠٠٠ ليرة سورية بحسب المادة /٥٤/ منه. وعليه وبتضافر الجهات ذات العلاقة صدر القانون رقم ١١/لعام ٢٠٢١ الخاص بالثروة السمكية والأحياء المائية ليتم تعديل الغرامات لتتناسب مع الوضع الحالي حيث أصبحت العقوبة حسب المادة ٥٦/ منه والسجن من ٣سنوات إلى ٥سنوات وبالغرامة من مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة سورية مع حرمان المخالف من الحصول على رخصة صيد في حال تكرار المخالفة.

وتم العمل بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /٤٢١٠/ تاريخ ٣/٢٨/ ٢٠٢١ بخصوص العمل على إيقاف جميع الموافقات الممنوحة للصيد الجارف ومنع الصيد الجارف داخل المياه الإقليمية وحصر هذا الصيد بشكل محدد بالهيئة العامة للثروة السمكية ضمن الخطة الزمنية المبرمة. لذلك تعلن المديرية العامة للموانئ بشكل دوري على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى صفحتها الرسمية ضرورة تقديم المساعدة في ضبط أعمال الصيد المخالف وتعاون المواطنين معها وإبلاغها عن كافة المخالفات التي يشاهدونها عن طريق خط الساخن تعلن عنه وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالة المخالفين إلى الجهات المختصة.

وعن كميات الأسماك التي يتم صيدها من المياه الإقليمية السورية قدرها المدير العام بحدود ٢٥٠٠ طن سنويا، حيث يوجد في اللاذقية وطرطوس ١١٩٥ مركباً لصيد الأسماك مرخصة أصولاً.

> ١١٩٥ قارب صيد مرخصاً تصيد ما يقارب ٢٥٠٠ طن من الأسماك سنوياً

خريجو هندسة النقل البحري بالمئات.. والمنصة تطلب خمسة فقط؟

«النقل»: نُعِدّ هيكلاً تنظيمياً جديداً لقطاع النقل البحري في الوزارة

طرطوس - ربا أحمد

وصلت شكوى لـ«الوطن» من خريجي الهندسة الميكانيكية والكهربائية/قسم الهندسة البحرية تقول: لدينا مشكلة بالتوصيف الوظيفي للفرز الحالي، وفرضية الشخص المناسب بالمكان المناسب لم تطبق أبداً بسبب أننا كخريجين في الهندسة البحرية لا يحق لنا التقدم لشواغر الميكانيك العام مع الأخذ بالعلم كل موادنا ميكانيك.

بالإضافة إلى وجود بعض الشواغر التي تتضمن الاختصاص الدقيق للهندسة البحرية تتفاجأ بوجودها على شواغر الميكانيك العام ولا يحق لنا التقدم لها، ونحن أربع دفعات متتالية انثنان منها تعود للفرز السابق بل قد نتفاجأ أيضاً بوجود خمس رغبات فقط لاغير لفرع كامل واحدة بالاذاقية وأربع في دمشق، ما يعني أن مئات المهندسين البحريين سيبقون من دون عمل بسبب سوء تحديد التوصيف الوظيفي من جهة ونتيجة لتأخر الفرز وتراكم الدفعات من جهة ثانية.

المشتكون أوضحوا أن الشواغر الموجودة على المنصة لاختصاص هندسة النقل البحري معظمها ضمن احتياجات وزارة النقل في مديرية شؤون السفن وبالتالي شمل هندسة الميكانيك معهم إضاعة لفرصهم في دائرة تعتبر اختصاصية بحتة.

تواصلت «الوطن» مع مدير التنمية الإدارية في وزارة النقل عيسى محمد الذي أوضح أن الوزارة عندما شملت في التوصيف الوظيفي مهندس الميكانيك مع المهندس البحري فذلك لكون إدارة شؤون السفن طلبت مهندساً دارساً أي إداري وفني، أي ستشمل عدة اختصاصات في العمل البحري.

كاشفاً أن الوزارة تعد هيكلاً تنظيمياً كاملاً للقطاع البحري سينتهي خلال شهر بالحد الأقصى وسيتفرع عنه هيكل وظيفي جديد يحدد الاختصاص الدقيق لكل مركز عمل والشهادات المطلوبة في المؤسسات التابعة لوزارة النقل، حيث لا يبقى المهندس البحري يبحث عن عمل وبذلك يمكن توظيف أكبر عدد ممكن منهم، وهذا الإصلاح وإعادة الهيكلة يعتبر خطوة مهمة لدعم هؤلاء الشباب الذين تقف الوزارة إلى جانبهم لكونهم أصحاب اختصاص جديد أيضاً.